قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٠٠٥

باعتبار مشروع توسعة وامتداد طريق مدرسة الصنايع لاستكمال طريق الحزام الأخضر حول مدينة الأقصر فى المسافة من طريق الجولوفيل - العوامية حتى سيالة بدران شرق السكة الحديد من أعمال المنفعة العامة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٤ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما عرضه وزير الدولة للتنمية المحلية ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع توسعة وامتداد طريق مدرسة الصنايع لاستكمال طريق الحزام الأخضر حول مدينة الأقصر فى المسافة من طريق الجولوفيل / العوامية حتى سيالة بدران شرق السكة الحديد وذلك على مساحة ٧ أفدنة وقيراط واحد و١٦ سهمًا بطول ١١٠٠ متر وعرض ٢٥ متراً والمبين مواقعها وحدودها بالمذكرة والرسم التخطيطى الإجمالى المرافقين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢ شعبان سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٦ سبتمبر سنة ٢٠٠٥م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

وزارة التنمية المحلية

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٠٠٥

باعتبار مشروع توسعة وامتداد طريق مدرسة الصنايع لاستكمال طريق الحزام الأخضر حول مدينة الأقصر فى المسافة من طريق الجولوفيل / العوامية حتى سيالة بدران شرق السكة الحديد من أعمال المنفعة العامة

أتشرف بعرض الآتى :

أفاد السيد رئيس المجلس الأعلى للأقصر بأنه فى إطار مخطط التنمية الشاملة وتحديث المخطط العام لمدينة الأقصر المعتمد بالقرار رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٥ من السيد الدكتور وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والذى كان من مخرجاته ضرورة فتح محاور جديدة أو توسعة محاور قائمة أو امتدادها نظراً لزيادة الحركة السياحية والحاجة الماسة والضرورية لفتح هذه المحاور ، ونظراً لأهمية مدينة الأقصر عالميًا لمكانتها السياحية وحيث إن المدينة فى حاجة ماسة لتوسعة بعض الشوارع والطرق بها لسهولة حركة المرور وتنظيم اتجاهاته وبما يتناسب مع زيادة حركة المرور بهذه الشوارع والطرق والمناطق المختلفة التى يرتادها السياح بصفة مستمرة داخل مدينة الأقصر لذا فقط طلب سيادته تقرير صفة النفع العام لمشروع توسعة وامتداد طريق مدرسة الصنايع لاستكمال طريق الحزام الأخضر حول مدينة الأقصر فى المسافة من طريق الجولوفيل - العوامية حتى سيالة بدران شرق السكة الحديد بطول ١١٠٠ متر وعرض ٢٥ متراً حيث إن عرضه الحالى هو ستة أمتار مما يتطلب نزع ملكية مساحة ٧ أفدنة وقيراط واحد و١٦ سهمًا عبارة عن أراضٍ زراعية

بناحيتى جزيرة العوامية والبياضية بمدينة الأقصر بأحواض أبو عوض رقم (٥) ، الثمانية عشرة رقم (٤) ، البلاح رقم (٩) ، جزيرة البياضية رقم (٨) ، الساحل رقم (٣) والجزيرة رقم (١) ، أبو عياد رقم (٢) ، والرزقة رقم (٣) ، وأن هذه المساحة محدودة بالحدود التالية :

الحد البحرى : باقى القطع فى الأحواض : أبو عوض - الساحل - الرزقة - أبو عياد التى يمر بها المشروع .

الحد القبلى : باقى القطع فى الأحواض : البلاح - الجزيرة - الرزقة - أبو عياد - جزيرة البياضية التى يمر بها المشروع .

الحد الشرقى : شارع سيالة بدران .

الحد الغربى : شارع الجولوفيل .

وقد وافق المجلس الشعبى المحلى الأعلى للأقصر على تقرير صفة النفع العام للمشروع بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٣

كما وافق السيد المهندس وزير الزراعة واستصلاح الأراضى على إقامة المشروع بموجب الكتاب المؤرخ ٢٠٠٥/٥/١٤

وقد تم إيداع مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى (مليون جنيه) بالشيك رقم ٣٢٩٣١٨٨ بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٢ لدى مديرية المساحة بالأقصر تم تحديد مبلغ ٥٠٠٠٠٠ (خمسمائة ألف) جنيه للمشروع بصفة مبدئية وسيتم تقدير التعويض النهائى إعمالاً لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

ونظراً لأن هذا المشروع من المشروعات الطولية فإنه يتعذر حصر أسماء ملاك الأراضى المتداخلة فى الطريق وما يملكه كل منهم إلا بعد صدور القرار المطلوب وتحديد تلك المساحة على الطبيعة .

ولما كان مشروع توسعة وامتداد طريق مدرسة الصنايع لاستكمال طريق الحزام الأخضر حول مدينة الأقصر فى المسافة من طريق الجولوفيل - العوامية حتى سيالة بدران شرق السكة الحديد من أعمال المنفعة العامة الأمر الذى يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقرير هذه الصفة له .

لذلك وإعمالاً لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٤ بالتفويض فى بعض الاختصاصات .

فقد أعد مشروع القرار المرافق .

برجاء - فى حالة الموافقة - التفضل بإصداره .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٨/٢٧

وزير الدولة للتنمية المحلية

د/ عبد الرحيم شحاتة